00 2136 - 2030 - 26 - 2020 - 1

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2020/06/15

2020/46
الـــواردات عـــــــدد
2020 جوان 17
مجلـس نـــوّاب الشعـب
مكتب الضبط المركـزي

الحمد لله وحده

من النائب رضا الجوادي

إلى

السيد المحترم رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول مبادرة تشريعية تتعلق بـإلحاق المستشفى الجديد بصفاقس بإدارة المستشفى العسكري

المصاحيب: - شرح الأسباب

- المبادرة التشريعية

- قائمة في النواب الممضين

سيدي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله وبعد،

في نطاق ما يخوله لنا القانون من تقديم مبادرات تشـــريعية من شـــأنها مزيد تنظيم مؤسسات الدولة وتشريعاتها، نقترح هذه المبادرة التشريعية المتعلقة بـــإلحاق المستشفى الجديد بصفاقس بأسطول المستشفيات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني.

نص المبادرة

فصل وحيد:

يتم إلحاق المستشفى الجامعي الجديد بطينة من ولاية صفاقس بوزارة الدفاع لتدعيم أسطول المستشفيات العسكرية بناء على قاعدة التخصيص مع التأكيد على فتح آفاق العلاج إلى جانب العسكريين وعائلاتهم، للمرضى المدنيين وفق اتفاقيات منظمة تضبط لاحقا بين الأطراف المعنيّة.

2020/46

2020/46

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2020/06/15

الـــواردات عـــــــــدد
2020 جوان 17
مجلس نـــواب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

إن استقراء بسيطا لواقع المؤسستين الصحيتين العموميتين بصفاقس يجعلنا نقرّ بما لا يدع مجالا للشك أنهما تشكوان عدة إخلالات وثغرات وتعيشان أزمات عديدة تحول دون إسداء الخدمات على الوجه المطلوب مما جعلهما مسرحا للعديد من الهزات الاجتماعية والتجاذبات ذات الطابع المطلبي النقابي.

ومن هذا المنطلق نقدم هذه المبادرة لاعتماد عملية تخصيص المستشفى الجديد بطينة من ولاية صفاقس لفائدة وزارة الدفاع الوطني لإلحاقه بأسطول المستشفيات العسكرية التي تشرف عليها مع التأكيد على فتح آفاق العلاج إلى جانب العسكريين وعائلاتهم، للمرضى المدنيين وفق اتفاقيات منظمة تضبط لاحقا بين الأطراف المعنيّة.

2020/46

وذلك للأسباب والدواعي التالية:

- توفير كل مقومات النجاح لانطلاق هذه المؤسسة الصحية الجديدة وضمان استمرارية خدماتها بالجودة المستوجبة والظروف الملائمة.
- تدعيما للفصل 38 من دستور 2014 القاضي بان الصحة حق للجميع و لمبادئ حقوق الانسان ولما ورد في الاتفاقيات الدولية ذات الارتباط بالحق في الصحة مع التأكيد على أن الدولة مطالبة في هذا الإطار بتجسيم الحق في الصحة وضمان تحقيقه والتصدي لكل من يعيق ممارسته
- الوضعية الكارثية من جميع النواحي للمستشفيين الجامعيين الهادي شاكر والحبيب بورقيبة نظرا إلى تواصل الصراعات اللامتناهية بين الأطراف النقابية والإدارة والمواطنين وعديد السلط وكذلك كثرة القضايا والشكايات المرتبطة بتسيير المستشفيين و العلاقة بنواب الشعب وعديد الأطراف المجتمعية .
- حرص السلطة التشريعية على إنجاح هذا المشروع الصحي وضرورة النأي به عن التجاذبات السياسية خاصة في ظل ما يشهده المستشفيان العموميان بصفاقس من صراعات لامتناهية حيث تحولا إلى ساحة للعنف اللفظي والمادي بين العناصر النقابية ومن يخالفهم الرأي مما تسبب في كثير من الأحيان في شلل شبه تام للخدمات (وصلت الى حد منع الإعاشة عن المرضى المقيمين بالمؤسسة أو إقامة حفلة زواج داخل حرم المستشفى ...) وأوقعت المؤسسات الصحية في معوقات مالية وتسييريه فاقت كل التوقعات والتي ستؤدي حتما إلى حالة للإفلاس الكلي إن لم يقع تدارك الوضع
- الغياب التام للانضباط وانتشار التسيب والتمرد في كثير من المؤسسات الصحية تبعا لاستقواء بعض الأعوان المخلين بواجباتهم بالأطراف الاجتماعية التي تمارس ضغطا كبيرا على الإدارة لغض النظر عن التجاوزات.

- استلهاما من تجربة المستشفى العسكري التعليمي بتونس العاصمة حيث تأسس سنة 1958 وكان في انطلاقته تحت إشراف طاقم إداري مدني لتسييره وطاقم طبي وشبه طبي مدني لمداواة المرضى الوافدين على المستشفى وذلك إلى حدود سنة 1972 أين تم تحويله الى المؤسسة العسكرية نظرا لفشل التجربة المدنية.
- تفعيلا للنصوص القانونية ذات العلاقة بالمستشفيات العسكرية التي تنص على أنها تقدم الخدمات الطبية لفائدة العسكريين وعائلاتهم وكافة الأعوان المدنيين التابعين لوزارة الدفاع. كما تؤمّن الخدمات الطبية والعلاجية للمضمونين الاجتماعيين والمدنيين بمقابل وذلك بصفة استثنائية وهذا الاستثناء يمكن التوسع فيه وفي مجالاته بنص خاص عبر اتفاقيات تبرم في الغرض وفقا للفصل الثالث من الأمر الحكومي عدد 1096 المؤرخ في 24 اوت 2016 المتعلق بتنظيم الهياكل الصحية العسكرية.
- غياب مؤسسة استشفائية عسكرية قارة بصفاقس في مستوى كثافة التواجد العسكري بالجهة حيث القاعدة الجوية العسكرية والقاعدة البحرية ومكتب حامية صفاقس.
- الاستفادة من إمكانيات المستشفيات العسكرية للمساهمة إلى جانب المؤسسات الصحية الجامعية المدنية في تدعيم الطب الوقائي والتثقيف الصحي للجهة وكذلك القيام بالأبحاث العلمية وتامين التربصات لفائدة طلبة كلية الطب والمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بصفاقس والمعهد الأعلى للتمريض.
- استجابة لحرص المجتمع المدني والجمعيات الناشطة والمهتمة بالشأن الصحي على ضرورة ضمان سبل النجاح للمشروع الجديد وحمايته حتى لا يقع بين فكي الصراع الإداري النقابي. وتقديم هذه المبادرة التشريعية هو ترجمة عملية لسلسلة المجهودات والنشاطات التي تقوم بها مختلف تشكيلات المجتمع المدني للرفع من أداء النسيج الصحي العمومي بالبلاد
- عدم قدرة وزارة الصحة في هذه المرحلة على فتح باب الانتداب لأعوان الصحة اللازمين لانطلاق خدمات المستشفى. ويُقدر عددهم بحوالي 1100 عون.

ولكل هذه المعطيات والبيانات نقدم هذه المبادرة لمجلسكم الموقر عسى أن نوفر لهذه المؤسسة الصحية الجامعية كل أسباب النجاح وضمانات حسن التسيير لأداء مهامها وإسداء الخدمات المثلى للوافدين على المؤسسة من العسكريين والمدنيين. مع التأكيد على أنه ما كنا لنقدم مثل هذه المبادرة لولا ثقتنا في نزاهة مؤسستنا العسكرية وما أثبتته من حياد تام عن كل التجاذبات السياسية والإيديولوجية.

والله ولي التوفيق

2020/46

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2020/06/15

2020/46

الواردات عدد

2020 جوان 17

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة الإمضاءات على نص المبادرة

فصل وحيد:

يتم إلحاق المستشفى الجامعي الجديد بطينة من ولاية صفاقس بوزارة الدفاع لتدعيم أسطول المستشفيات العسكرية بناء على قاعدة التخصيص مع التأكيد على فتح آفاق العلاج إلى جانب العسكريين وعائلاتهم، للمرضى المدنيين وفق اتفاقيات منظمة تضبط لاحقا بين الأطراف المعنيّة.

اسم النائب ولقبه	الإمضاء
1- رضا الجواديّ ممثل جهة المبادرة	
2- محمد العفاس	
3- رياب بن لطيف	
4- الحبيب استيتيم	
5- يسرى الدّالي	
6- ايمان بالطيب	
7- ميلاد بن الدّالي	
8- آية الله بشرى	
9- أنور الخوجني	
10- سلوى بن عيشة	

ممثل جهة المبادرة

2020/46